

الجلسة 25

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

محادثة حول المراد من الطهور  
لقد صرّح المرحوم الولد بأن المقصود من الطهور هو الطهور عن الحدث فحسب[1]

و كذلك السيد الخوئي، حيث يُعلن قائلاً:

والجواب عنه ما مرّ من اختصاص الطهور بخصوص الطهارة الحديثية، ويعضده فهم الأصحاب وحملهم الحديث على ذلك، ويؤيد هذه ظهوره في لزوم الإعادة من ناحيةخمسة مطلقاً، مع أنَّ الصلاة في النجاسة مع الجهل بالموضوع قد فرغنا[2] عن صحتها وتماميتها، ومن الظاهر إباء مثله عن التخصيص، إلا أن يقال بعدم ثبوت كون الحديث بصدق إفاده الإعادة في موارد الخمسة، بل الظاهر كونه في مقام نفي الإعادة في غير موارد الخمسة، والتحقيق في محله.[3]

### المراد من الطهارة المعنوي بها في القرآن

إن الطهارة المطروحة ضمن الآيات: وثيابك فطهر. تتمثل في الطهارة الظاهرة بمعنى التنظيف والتعقيم، لا الطهارة المعنوية بمعنى لزوم التوضأ، بل نترقى ونقول إن الآية الكريمة وفقاً لتفاسير الواردة لا تتحدث أيضاً عن أصحابه دم ل تستوجب عليه التطهير من الخبث، بل قد وردت وفديه من الروايات المستفيضة بأن عليه أن يُشمر و يقصير ثيابه:

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلَمَةَ بَيَاعِ الْفَلَانِسِ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا بُنَيَّ، أَ لَأُتَطَهِّرُ قَمِيصَكَ؟» فَذَهَبَ، فَقُلْنَا أَنَّ ثَوْبَهُ قَدْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، فَرَجَعَ فَقَالَ: «إِنَّهُ هَكَذَا». فَقُلْنَا: جُعِلْنَا فِدَاكَ، مَا لِقَمِيصِهِ؟ قَالَ: «كَانَ قَمِيصُهُ طَوِيلًا، وَأَمْرُتُهُ أَنْ يُقْصِرَ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَثِيابكَ فَطَهِّرْ»[4]. [5]

بل في نهاية المطاف نُرجح معنى آخر التياماً لبعض الآيات الأخرى وهو أن الثياب يعدّ من الألفاظ الكنائية عن تصليح الأعمال وتطهيرها عن الشوائب والقبائح المحرمة، كما قال تعالى: و لباس التقوى ذلك خير. وقال أيضاً: هن لباس لكم و أنتم لباس لهن.

وأما الآية: و ربكم فكبّر، فلا يهدف إلى بيان تكبيرة الإحرام الواجبة للصلوة بل قد افترض الله على النبي أن يعظّم و يُجلّ الله من بين الأصنام.

وأما الآية: الرُّجُز فهُجُر فهو بمعنى التنحي والتخطي عن السيئات والقبائح لا النجاسة الظاهرة.

إذن إن قاطبة هذه الآيات لا تتعلق بمبحثنا الحالي إذ هي تتحدث حول تطهير الثوب و تعظيم الله و التبعد عن القبائح كما ورد في

بعضها الروايات، وخاصةً أن سياق الآيات يقودنا إلى الأبحاث الاعتقادية، فلا نُطيل.

### انضمام الجهل القصوريّ و المركب ضمن قاعدة لا تعاد

إن المطبق عليه في أوساط الفقهاء هو انضمام الجاهل الفاجر ضمن القاعدة بلا شبيهه و ارتياه، إلا أن الشجار قد توجَّه إلى الجاهل المقصر فلو جهل القراءة ثم أهملها بلا تفحص عن الحكم، فهل يندرج ضمن المستثنى منه، بلا إعادة؟

لقد أجاب السيد الخوئي عن ذلك، قائلاً:

وأما الجاهل المقصر غير المتعدد فالحديث في حد نفسه غير قاصر الشمول له، لكن يمنع عن ذلك ما ورد في غير واحد من الأخبار من الأمر بالإعادة في من أخل بجزء أو شرط أو مانع، فإن لازم شمول الحديث (لا تعاد) للجاهل المقصر حمل هذه الأخبار على العالم العاًم أو الجاهل المتعدد اللذين قلما يتفق لهما مصدقاق في الخارج، ضرورة أن الغالب من موارد هذه الأخبار إنما هو الجاهل المقصر، فيلزم من الشمول المزبور حمل هذه الأخبار على كثرتها على الفرد النادر و هو قبيح مستهجن. ففراراً عن هذا المحذور يمنع عن شمول الحديث للجاهل المقصر، فتحصل: أن مورد حديث لا تعاد إنما هو الناسي و الجاهل المعذور، دون المقصر و دون المتعدد و العاًم. [6]

وبالتالي و لكي لا نتورط في حمل المطلق (في الإعادة) على الفرد النادر (العالم العاًم) سنخرج الجاهل المقصر عن المستثنى منه (في الحديث) لكي تتوّجَّب عليه الإعادة فيبقى مصداقان ضمن مطلقات الإعادة: العالم و الجاهل المقصر، فلا ينحصر المراد الجدي الإطلاقي في الفرد النادر.

و سلالة الحوار حل القاعدة هي أنها تتحدث عن الناسي و الجاهل الفاجر، بسيطاً أو مركباً، فالجاهل المركب نظير المجتهد الذي قد استنتج عدم وجوب السورة ثم عرف لاحقاً بوجوبها. [7]

و بالتالي، فحيث إن القاعدة تعدّ امتنايةً فيتجه الامتنان في حقّ الجاهل الفاجر و الناسي فحسب.

وأما العالم العاًم فخارج عن القاعدة أيضاً نظراً إلى تعبير الرواية بالإعادة إذ الإعادة لا تطلق على تارك العمل رأساً حيث إنه لم يتمثل قطعاً فلا نتحمل سقوط التكليف في حقه بل نذعن بإهماله للتکلیف رأساً، فلا معنى لنخاطبه بالإعادة إذ لا يتحمل سقوط التكليف في حقه، فسواء اتجهنا نحو الأعمّ أو الصحيح إلا أن المتفق عليه أنه لم يتمثل أساساً.

وأما الجاهل المتعدد فهو نفس الجاهل المقصر إلا أنه غافل عن احتمالية الوجوب حين الامتثال، بينما الجاهل المقصر غير المردد يعدّ ملتفتاً لجهله حين العمل، وبالتالي فإن وجوب التدارك قد تعلق بكليهما لصدق الإعادة في حقهما.

[1] تفصيل الشريعة، كتاب الطهارة، ص 99

[2] في ص ٩٥-٨١

[3] فاضل موحدى لنكراني، محمد. محقق مركز فقهى آئمه الأطهار(ع). نويسنده خمينى، روح الله، رهبر انقلاب و بنيان گذار جمهورى اسلامى ایران. ، تفصیل الشريعة (الطهارة)، جلد: ٤، صفحه: ٩٨، ١٤٣٢ هـ.ق.، قم – ایران، مركز فقه الأئمة الأطهار (عليهم السلام)

[4] . المدى (٧٤): ٤.

[5] كلينى، محمد بن يعقوب. مركز بحوث دار الحديث. قسم احياء التراث. محقق محمدحسين درايتي. ، الكافي (دار الحديث)،

جلد: ١٣ ، صفحه: ٥٧ ، ١٣٨٧ ه.ش. ، قم - ایران، مؤسسه علمی فرهنگی دارالحدیث. سازمان چاپ و نشر

[٦] خوئی، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئی، جلد: ١٢ ، صفحه: ٢٠٨ ، ١٤١٨ ه.ق. ، قم - ایران، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئی

[٧] و مثال الجاهل المقصّر هو بعض المتفقّهين الذين قد نالوا إلى درجة ضئيلة من الاجتهاد إلا أنه قد حكم بعدم وجوب السورة مثلاً، فحيث إنه قد قصر في مقدمات تحصيل الحكم، فعليه الإعادة بخلاف المجتهد المطلق الحائز للشروط التامة.